العراقية تأمل عقدها يومياً.. والتحالف الوطني يؤكد تقارباً مع الشركاء

مستشار للمالكي: لقاءات المؤتمر الوطني مجرد "مجاملات"

مرة أخرى، ينضوي ممثلو الكتل السياسية تحت مظلة اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني في لقائهم الخامس بمنزل نائب رئيس الجمهورية خضير الخزاعي، في اجتماع سيناقش مبادئ اللقاء المرتقب والبدء من حيث انتهت اللجنة التحضيرية قبل أسبوعين، غير ان مستشارا حكوميا اعتبر ان هذه اللقاءات لم تخرج بشيء يذكر على مدى الفترة السابقة، وقال انما هي مجرد مجاملات- على حد وصفه.

□ بغداد / المدى

اجتماع سابق لقادة الكتل السياسية في مكتب رئيس الجمهورية... ارشيف

وأوضح عادل برواري المستشار في مجلس الوزراء في تصريح لـ(المدى) أمس " حتى اللحظة لا توجد أي مؤشرات على حل الأزمة السياسية من خلال التوافق على مطلب واحد من مختلف أوراق الكتل السياسية".

وتابع "ذات اللقاءات يتم تأجيلها تباعا ولا يوجد تقارب"، مبينا "ما نشاهده فقط كلام عن الالتزام بالدستور والاتفاقات السياسية لكن العقد الرئيسية لم يجر بحثها حتى اللحظة".

وخلص المستشار الحكومي الى ان "الجميع يأمل حلحلة الأزمة السياسية من خلال المؤتمر الوطني بأسرع وقت ممكن، ولكن لا يوجد تقدم فعلي على الأرض بين الكتل السياسية، فلم تعلن اللجنة التحضيرية عن أي فقرة تم الاتفاق عليها، انما ما يحدث مجاملات سياسية فقط".

العراقية بدورها أعربت عن رغبتها بحوارات متكررة من اجل تقريب وجهات النظر لان ابتعادها وحسب ما يقول نواب عن القائمة يؤدي الى تراجع في التواصل بين الفرقاء، وعلى الجانب الآخر، فان التحالف الوطني بدأ هو الآخر يتحدث عن أجواء ايجابية تسود هذه اللقاءات من خلال وضع قاعدة يمكن الاستناد عليها في اغلب الخلافات بعد عزل ما يتعلق بالجانب القضائي في إشارة الى ملف نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي المتهم بدعمه جماعات مسلحة.

ويعتزم قادة الكتل السياسية عقد اجتماع وطني بعد ان تم التهيؤ له من قبل لجنة مصغرة وتم خلال الاجتماعات التحضيرية تقديم أوراق سياسية للكتل الكبيرة بغية الوصول إلى رؤية موحدة وحل الأزمات السياسية الراهنة ولم يتم تحديد موعد مؤكد للاجتماع أو اللقاء الوطني لغاية الآن وهناك اتجاه لتأجيل انعقاده إلى ما بعد مؤتمر القمة العربية التي من المقرر انعقادها نهاية الشهر المقبل.

وقبل يومين من الاجتماع الخامس للجنة التحضيرية، قال عضو الوفد المفاوض للعراقية حسن الشعلان "كان من المفترض ان يتم اللقاء الخميس الماضي لكن انشغال الكتل السياسية بالتصويت على الموازنة حال دون إتمامه في منزل نائب رئيس الجمهورية خضير الخزاعي".

وتابع الشعلان في اتصال هاتفي مع (المدى) امس "ان استكمال اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني سيكون غدا الاثنين، وتكملة المواضيع التي تم التوقف عندها خلال اللقاء السابق".

وكان رئيس كتلة التحالف الكردستاني فؤاد معصوم قد ذكر في تصريح سابق لـ(المدى) "تم الاتفاق على حل القضايا التي لم ينص عليها الدستور بالتوافقات على ألا تخالف جوهره، وان الخلافات عموما تم تقسيمها الى ثلاثة بنود، القضائية والبرلمانية والتنفيذية".

الشعلان يأمل ان تستمر اللجنة التحضيرية دون اي معوقات من اجل إكمال عدد من الاجتماعات التي من شأنها التعجيل بالمؤتمر الوطني، وتابع "أن استكمالها مرهون بالظروف التي ترافق اللقاءات، فنحن في العراقية ليس لدينا مانع من إجراء مباحثات يومية بهذا الصدد ولكن شركاءنا لديهم التزامات عديدة".

عضو وفد القائمة العراقية اكد "لم نبحث حتى اللحظة بجدول الأعمال، فنحن الآن نتفاوض على ركيزة الاجتماع وهي المبادئ وان التأخر بعض الشيء أمر طبيعي لان اللقاء المرتقب يعد الأهم في العملية السياسية منذ ٢٠٠٣، لأن فشله سيلقي بآثار سلبية جمة على العراقيين، لاسيما على الصعيد الأمني، اما بنجاحه سيتجاوز العراق مشاكل كبيرة، واننا في اللجنة التحضيرية لا خيار لنا سوى انعقاد المؤتمر ونجاحه".

من جانبه، وصف النائب عن التحالف الوطني عمار طعمة الاجتماعات الأخيرة للجنة التحضيرية بالايجابية قائلا:لمسنا فيها حرصا شديدا من جميع الإطراف من اجل إنهاء الأزمة ، وان هناك تقاربا كبيرا في المسودات التي قدمتها الكتل الثلاث (التحالف الوطني ،التحالف الكردستاني،القائمة العراقية).

وقال طعمة، عضو اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني أن " الأطروحات بدأت تقترب من الواقعية في محاولة لتوحيد الرؤى بخصوص الموضوعات المختلف عليها "مؤكدا أن "هناك رغبة قوية من قبل الكتل في حل المشاكل السياسية وإيجاد طرق معالجتها ووضع الحلول المناسبة للخروج من دوامة الأزمة السياسية ".

وأضاف أن " المسألة التي لم يرد أصل دستوري بشأنها تعتمد آلية التوافق السياسي بخصوصها بما لا يتعارض مع أصول دستورية أخرى.

وبين النائب عن التحالف الوطني أن " كل طرف قدم مسودة ورقة تعبر عن رؤية، وأن مسودات الأوراق الثلاثة ستعمل اللجنة التحضيرية في اجتماعاتها اللاحقة على دمجها في ورقة واحدة، يتم على إثرها تصنيف الموضوعات وفق اختصاص السلطة المعنية بمتابعتها ".

يذكر أن العراق يعيش أزمة سياسية كبيرة هي الأولى بعد الانسحاب الأميركي، على خلفية إصدار مذكرة قبض بحق نائب رئيس الجمهورية القيادي في القائمة العراقية طارق الهاشمي، بعد اتهامه بدعم الإرهاب، وتقديم رئيس الوزراء نوري المالكي طلباً إلى البرلمان بسحب الثقة عن نائبه صالح المطلك القيادي في القائمة العراقية أيضاً، بعد وصف الأخير للمالكي بأنه "ديكتاتور لا يبني"، الأمر الذي دفع العراقية إلى تعليق عضويتها في مجلسي الوزراء والنواب، وتقديمها طلباً إلى البرلمان بحجب الثقة عن المالكي، قبل أن تقرر في (٢٩ كانون الثاني ٢٠١٢) العودة إلى جلسات مجلس النواب، فيما أعلنت في (٦ شباط ٢٠١٢) أن مكوناتها اتفقت على إنهاء مقاطعة مجلس الوزراء وعودة جميع وزرائها لحضور جلسات المجلس.

عالم آخر

▪ سرمد الطائي

٢٠ هزيمة لقائد لا يستجوبه أحد

لقد تعرض القائد العام لقواتنا المسلحة الى ٢٠ هزيمة في ساعة واحدة. لقد هزمه المسلحون ٢٠ مرة في اقل من يوم. لكن لا احد سأله عن تفاصيل هذه الهزيمة ودواعيها واسبابها برغم انه يخصص ضعف ميزانية الاردن لوزارتين بلا وزير مهمتها حفظ امننا.

كلما زارتنا ٢٠ مفخخة خلال هجمات منسقة واحدة، خرج اعضاء اللجنة الامنية في مجلس النواب بحديث ممل رتيب: هناك خلل في الاجهزة الامنية وعلى الحكومة اصلاحه. انهم يكررون هذه الكلمات منذ ٩ اعوام من دون ان تنجح مفرداتهم في ايقاف موتنا. ومع تزايد العبارات المتشابهة التي حفظها النواب عن ظهر قلب في هذا الاطار، تتزايد كميات الاموال التي تخصص للعملية الامنية. فالموازنة التي صادق البرلمان عليها يوم الخميس تضمنت ١٤ مليار دولار لوزارتي الداخلية والدفاع اللتين تخلوان من وزير برغم مرور عام ونصف على تشكيل حكومة نوري المالكي الثانية. ولا احد يعترض على تخصيص اموال كبيرة لدعم مليون عراقي يتولون مهمة حفظ امننا، ويقدمون تضحيات كبيرة هي الاخرى، لكن الكارثة الوطنية الكبيرة هي ان الشعب والبرلمان والصحافة لا يعرفون كيف يجري انفاق تلك الاموال الكبيرة، ولا يعرفون السر في استمرار غياب الامن برغم تخصيص عشرات المليارات للعملية الامنية.

والتصور الذي نسمعه من جميع الزعامات المحلية حول شكل الفساد والهدر في اجهزة الدولة، يجعلنا لا نتردد في القول إن غياب الأمن هو نتيجة فساد وهدر واهمال في انفاق المال الهائل على اجهزة الدولة. فكما ظلت عمليات انفاق المال في الصحة والتربية والاسكان والنقل..الخ، محاطة بالفساد وهي تفشل بسبب الاهمال والهدر، فإنه ما من سبب يدعونا للاعتقاد بأن الاموال الطائلة تنفق على اجهزة الامن بشكل صحيح.

كل قادة الامن يصرخون بأن المشكلة هي اننا لا نمتلك استخبارات فاعلة تكتشف الخلايا المسلحة في جحورها، وترصد حركة التمويل المشبوهة لسيارات الموت التي تحصد ارواح الابرياء.. لكن لا احد من قادة الامن او السياسة، اوضح لنا السر في عدم امتلاكنا جهاز استخبارات فاعل برغم مرور نحو ١٠ سنوات من الانفاق الهائل للاموال الامريكية والعراقية على ملف الامن، وبرغم سقوط آلاف الضحايا من عناصر القوات المسلحة والشرطة، خلال اكبر مواجهة مع الارهاب عرفتها المنطقة بل والعالم بأسره؟

وبدل ان يبذل البرلمان جهدا في التعرف على كيفية انفاق ١٤ مليار دولار على الامن لهذه السنة، او انفاق مبلغ مشابه للاعوام الفائتة، فإنه يفضل "تصفيح" نفسه بعدة مئات من السيارات المدرعة، كما تقوم الحكومة بتحضير عدد مشابه من العجلات المصفحة لاستخدامها في نقل "القادة العرب" المؤمل حضورهم للقمة العتيدة في بغداد.

اسأل نفسي كثيرا منذ عودة وزراء اياد علاوي ونوابه الى البرلمان: لماذا لم يطلب هؤلاء استجواب نوري المالكي كرئيس للحكومة، بل وكقائد عام للقوات المسلحة، يشرف على تفاصيل انفاق المبالغ الطائلة على الامن،من دون ان يوفر الامن للناس؟

ولماذا لم يقم المعترضون على طريقة ادارة الملف الامني بما في ذلك شركاء المالكي في التحالف الوطني من مجلس اعلى او تيار صدري وسواهم، بطلب مساءلة المالكي كأعلى قائد لاجهزة الامن والجيش، عن السر في انفاق كل هذه الاموال على ملف الامن، بينما ظل المسلحون يتنقلون برشاقة وخلال يوم واحد بين ٧ محافظات ويقومون في نفس اللحظة، بتدبير ٢٠ اعتداء سقط ضحيتها اكثر من ٤٠٠ بين قتيل وجريح؟ وهذا يعني ان القائد العام للقوات المسلحة تعرض الى ٢٠ هزيمة في ساعة واحدة.

هل يعلم النواب ان ١٤ مليار دولار نخصصها لوزارتين امنيتين، تعادل ضعف موازنة بلد مثل الاردن محاط ببؤر الارهاب لكنه يحفظ امنه كنموذج يحتذى به في المنطقة؟ لماذا لم يتجرأ احد اذن على استجواب القائد العام حول تفاصيل هذا الانفاق الطائل الذي فشل في تزويدنا بجهاز استخبارات لا يتعرض لـ٢٠ هزيمة في يوم واحد؟

هل نحن امام ملف تواطأ الجميع على السكوت عنه برغم أن الأمر صار بينهم "ضربا تحت الحزام" اثر ملف طارق الهاشمي؟ ام اننا حقا امام قائد عام للقوات المسلحة يتعرض الى ٢٠ هزيمة في يوم واحد، ويعجز الجميع عن استجوابه؟

مجلس النجف يعلن اعتقال منفذي الاعتداءات على المرجعية

□ النجف/ عامر العكايشي

ألقت الأجهزة الأمنية في محافظة النجف القبض على منفذي أعمال الاعتداء على وكلاء المرجعيات الدينية في المحافظة في وقت دعت فيه كتلة المواطن رئاسة الوزراء الى الإسراع بتسمية الوزراء الأمنيين.

وقال لؤي الياسري رئيس اللجنة الأمنية في مجلس محافظة النجف لـ(المدى) "تم إلقاء القبض على منفذ الاعتداء على وكلاء المرجعية في مدينة الكوفة بمساعدة المواطنين والعمل الدؤوب من قبل عناصر الاستخبارات والأجهزة الأمنية في المحافظة وتم تصديق أقواله وتحويله إلى القضاء لينال جزاءه العادل".

وأضاف " تم عقد اجتماع موسع ضم محافظ النجف والقادة الأمنيين حول التداعيات الأخيرة كون المحافظة خطا أحمر في وضعها الأمني ".وحول تظاهرات يوم أمس الاول قال الياسري " من حق أي جهة التظاهر بصورة سلمية أمام مجلس المحافظة بشرط حصولهم على الموافقات الرسمية للتظاهر وتم استقبالهم وأخذ مطالبهم واليوم سوف تناقش المطالب من قبل أعضاء مجلس محافظة النجف " .من جهتها اعتبرت كتلة المواطن في مجلس المحافظة حادثة الاعتداء على وكلاء المرجعيات الدينية في النجف سابقة خطيرة وغير مشهودة داعية جميع السياسيين ورئيس الوزراء ومجلس النواب للإسراع في حسم الخلافات وتسمية الوزراء الأمنيين .جاء ذلك في بيان صدر عن الكتلة أمس السبت تلقت (المدى) نسخة منه .وجاء في البيان " إن المرجعية الدينية في النجف الأشرف تمثل في مقامها الديني والاجتماعي الخط الأحمر الذي لا يمكن التجاوز عليه وهذه الأحداث التي تمثل خطوة خطيرة وسابقة غير مشهودة في الإساءة إلى مقام المرجعية وتهديد هذا الكيان بشكل علني وواضح أمام مرأى ومسمع الأوساط السياسية والحكومية والأجهزة الأمنية في ظرف تتعالى فيه الأصوات المعلنة عن حكم القانون والدستور " .وتابع البيان " ولم نر تفاعلا حقيقياً من قبل الحكومة على المستويين الأمني والإعلامي مع هذا الخرق الكبير الذي يهدد دعائم الدولة التي بنيت تحت رعاية المرجعية وحفظت كيان الدولة الذي أريد له إن يتزعزع في عدة مواقف " .وطالبت كتلة المواطن في بيانها " الأجهزة الأمنية باتخاذ الإجراءات الأمنية للحفاظ على امن المواطنين بشكل عام والمرجعية ووكلائها ومقارها بشكل خاص " .ودعت الكتلة " جميع السياسيين ورئيس الوزراء ومجلس النواب للإسراع في حسم الخلافات التي عصفت بالوضع الأمني وتسمية الوزراء الأمنيين لغرض ممارسة مهامهم بشكل مهني وتفويت الفرصة على العابثين بأمن البلاد والمتجاوزين على أساس الدولة وأركانها " .اما كتلة الاحرار في مجلس محافظة النجف فقد اعتبرت الاعتداء على وكلاء المرجعيات الدينية جزءا من مخطط امريكي جديد .وجاء في بيان لها حصلت (المدى) على نسخة منه " ان كتلة الاحرار تستنكر التفجيرات الاخيرة ونعزي عوائل الشهداء بهذا المصاب ويعتبر هذا الأمر ناقوس خطر يدق في اسماع السياسيين وتنبيها لكل من يهتم بالشعب العراقي اذا بقيت الامور بدون معالجة وبدون تكاتف الكتل السياسية في العراق ضد المخطط الكبير في استهداف بعض ممثلي المرجعيات الدينية، هو جزء من مخطط تحركه أياد أجنبية " .

لجنة حقوق الإنسان لـ المدى: الأحزاب المتنفذة أفشلت إيصال الخدمات للمواطنين

متظاهرو التحرير ينعون الوعود الحكومية في ذكرى (٢٥ شباط)

□ بغداد/ المدى

تظاهر عشرات المواطنين في ساحة التحرير وسط بغداد السبت للمطالبة بالإصلاح في ذكرى مرور عام على موجة الاحتجاجات التي اجتاحت البلاد، يأتي ذلك في وقت وجهت لجنة برلمانية متخصصة انتقادات لاذعة إلى الأحزاب السياسية المهيمنة على البرلمان وقالت إنها عطلت إيفاء الحكومة بتعهداتها التي سبق ان أطلقتها العام الماضي بتوفير الخدمات والإصلاح.

وانطلق المتظاهرون وعددهم نحو خمسين من أمام شارع المتنبي وساروا نحو ساحة التحرير، بحسب ما أفادت به وكالة فرانس برس.

وفرضت قوات الأمن العراقية التي حملت أسلحة مختلفة بينها العصي وأدوات مكافحة الشغب، إجراءات أمنية مشددة في محيط ساحة التحرير في قلب بغداد وعند الطرق المؤدية إليها.

وانتشرت آليات الجيش والشرطة في محيط المنطقة. وطوقت عناصر من الجيش المتظاهرين في ساحة التحرير وابقوا على مدخل واحد للمكان حيث كانوا يجرون تفتيشا دقيقا للمشاركين في التظاهرة.

وحمل بعض المتظاهرين حاويات بلاستيكية صغيرة ورفع احدهم لافتة صغيرة كتب عليها "النفط للشعب وليس للحرامية"، ورفع آخر لافتة كتب عليها "حكومة المالكي فاشلة"، في اشارة إلى رئيس الوزراء نوري المالكي.

وقالت سهام الزبيدي التي عرفت عن نفسها بأنها ناشطة في منظمات المجتمع المدني "مرت سنة على التظاهرات الكبرى، وخلال هذه المدة لم يتحقق اي مطلب من مطالبنا وهي الأمان والكهرباء وإيجاد وظائف".

واضافت ان "من ينظم تظاهرة هم عامة الشعب ومجموعة من الناس الجائعين (...) في بلد غني".

وتابعت "سنتظاهر كل يوم جمعة حتى ندخل المنطقة الخضراء ونسحلهم خارجها"، في إشارة الى المسؤولين العراقيين الذين يجتمعون في المنطقة المحصنة.

وقتل ١٦ شخصا وأصيب حوالي ١٣٠ آخرين بجروح خلال اشتباكات بين المتظاهرين وعناصر الشرطة في عموم العراق أثناء التظاهرات التي خرجت في ٢٥ شباط من العام الماضي.

ودفعت التظاهرات رئيس الحكومة نوري المالكي الى الإعلان اثر ذلك عن خطة اصلاحية تقضي بمحاسبة الوزراء على أدائهم.

وقال نعمة وحيد (٤٧ سنة) وهو عاطل عن العمل ان "أعداد المتظاهرين في ساحة التحرير اليوم ليست كما كانت قبل عام لان هناك أناسا باعوا ضمائرهم وتركوا التظاهرات بعد ان اشترتهم الحكومة بالمال".

واضاف فيما كان المتظاهرون الآخرون يهمون بمغادرة الساحة بعد ان بدأ يتساقط المطر "نريد محاسبة الفاسدين والحرامية".

وتابع ان "القوات الأمنية الموجودة هنا ليست لحمايتنا بل لتحمي المنطقة الخضراء ومن فيها"، داعيا "الشعب العراقي الى ان يستفيق من غفوته وان يبدأ الفقير بالمطالبة بحقوقه".

ولم يشهد العراق اليوم تظاهرات سوى في بغداد وأخرى محدودة في النجف جنوب العاصمة حيث تجمع حوالي خمسين شخصا في وسط المدينة للمطالبة بمزيد من الخدمات.

لجنة حقوق الإنسان في مجلس النواب اعتبرت عودة انطلاق هذه التظاهرات بمناسبة السنة الاولى لاحتجاجات الـ (٢٥) من شباط أمرا طبيعي، لكنها حذرت من استغلال بعض الأطراف السياسية لها والتأثير على بعض الاستحقاقات التي ينتظرها العراق لاسيما مسألة القمة العربية، في حين وجهت انتقادات الى الكتل السياسية المهيمنة على المشهد كالعراقية وائتلاف دولة القانون بعرقلة تنفيذ الوعود التي تم إطلاقها في العام الماضي.

وقال عضو اللجنة علي شبر "ان عودة التظاهرات أمر طبيعي فهو مكفول دستوريا، ولولا هذه الضغوط لن يستطيع المواطن العراقي الاشتراك في ايجاد حلول للمشاكل التي تعاني منها البلاد".

وتابع شبر في اتصال هاتفي مع (المدى) امس "هناك مخاوف من استغلال بعض الكتل السياسية للتظاهرات من اجل ايقاف العملية السياسية والعمل على عرقلة الاداء الحكومي من خلال اختيار الوقت المناسب، كالاقتراب من عقد مؤتمر القمة العربية في بغداد التي تتطلب وجود استقرار في البلد".وعن الوعود التي اطلقتها الحكومة قبل عام بتحسين الخدمات والعمل على اصلاح العملية السياسية، قال عضو لجنة حقوق الانسان " ان المشاكل التي بين الكتل الكبيرة كالعراقية ودولة القانون ألقت بظلالها على الأداء الحكومي وأسهمت في تعطيل توصيل الخدمات الى المواطنين، وبالتالي فإن هاتين الكتلتين الأكبر في البرلمان يتحملان المسؤولية كاملة عن عدم تحقق الوعود التي اطلقتها الحكومة في العام الماضي".

تظاهرات ساحة التحرير أمس.. ا ف ب